ـ محضر جلسة ـ

لجنة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد

الجلسة عدد :8 يوم الثلاثاء 24 أفريل 2012.

استهل السيد رئيس اللجنة الجلسة بعرض جدول الأعمال المتمثل في مواصلة مناقشة خطة العمل التي أعدّها فريق العمل المكلف بتعميق النظر في مسائل وكيفية مكافحة الفساد والنقطة الثانية من جدول الأعمال المتعلقة بالملفات المحالة على اللجنة ومنها الملف المتعلق بالمناظرات.

كما تساءل السيد رئيس اللجنة عن مقترحات الأعضاء بخصوص دراسة أحكام المرسوم الإطاري عدد 120 المتعلق بمكافحة الفساد.

فأفادت السيدة منية القصري أنها قامت بدراسة أولية مقارنة بين مقترحات وزارة الحوكمة ومقاومة الفساد وبين مضامين المرسوم عدد 120 وهي ترى أن الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد موسعة ومن الأجدر أن يقع التقليص منها وتشريك أعضاء آخرين لهم الصفة التقريرية حتى تتحقق الشفافية.

كما ترى السيدة النائبة أن اختصاصات أعضاء هيئة التقصي والتحقيق ليست مبيّنة بنص المرسوم، وأشارت إلى ضرورة إجبارية مدّ الهيئة بالمعلومات والوثائق من قبل محافظ البنك المركزي.

السيد الرئيس أشار إلى أن مقترح تشريك أعضاء آخرين في إدارة الهيئة هو صائب حتى لا تقع هذه الهيئة في إشكالات قانونية في صورة تعذّر رئيسها عن القيام بمهامّه وكذلك حتى لا تكون القرارات فردية بل بالتوافق بين مكتب الهيئة الذي نقترح إحداثه وكذلك طلب من بقية الأعضاء التعمق في الوثيقة التي قدّمها السيد وزير الحوكمة ومقاومة الفساد.

واقترح السيد الهادي بن براهم إعادة النظر في المرسوم عدد 120 باعتبار الوضعية الجديدة بعد إحداث المرسوم وهي وجود وزارة تعنى بمقاومة الفساد وكذلك وجود لجنة خاصة صلب المجلس الوطني التأسيسي تعنى بمتابعة المسائل المتعلقة بمكافحة الفساد. واقترح السيد النائب تكوين فريق عمل للتعمق في دراسة المرسوم وحظي هذا المقترح بالموافقة.

فريق العمل يتكون من : السيدة منية القصري، السيد الهادي براهم، السيدة سناء مرسني، السيد جلال بوزيد. وأوصى السيد الرئيس بالإسراع في إعداد المقترحات وحث باقي الفرق الذين تكونوا في الجلسات السابقة على تقديم حصيلة أعمالهم في أقرب وقت ممكن مشيرا إلى عدد من أعضاء اللجنة بأشغال لجنة المالية الشيء الذي سبب تأخرا في أعمال لجنة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد.

واقترح السيد جلال بوزيد أن يلتقي أعضاء اللجنة لمدة يومين مغلقين بنزل يتم خلالهما العمل صباحا مساء على تحديد خطة ومنهجية العمل ثم تستأنف اللجنة اجتماعاتها الأسبوعية التي لا تتجاوز الإجتماع الواحد في الأسبوع.

السيدة عائشة الذوادي بينت أنه من خلال استماعها إلى خبراء ومختصين في مجال مكافحة الفساد علمت أنه كلّما قلّصت دولة ما في صلاحيات الهيئة إلاّ وقلّصت من فرص القضاء على الفساد وإن كل لجنة أوهيئة يسند إليها هذه المهام إلاّ وتعرض أعضاءها إلى التشكيك في نزاهتهم وكفاءتهم.

وتعقيبا على ذلك أفاد السيد الرئيس أن ما يُراد من تشريك مكتب في إدارة هذه الهيئة هو تفادي التعطيل في أخذ القرارات وليس التضييق على الهيئة وتقليص صلاحياتها. من جهة أخرى أوضح أن منهجية العمل أصبحت واضحة وجلية ولا تتطلب إجتماعا مغلقا للتباحث حولها بل أن الأمر أصبح متعلقا بتفرغ أعضاء اللجنة وقيامهم بما أُسند إليهم من مهام متابعة لكل الهيئات واللجان ذات الصلة بمشمولات أنظار اللجنة وهي لجنة المصادرة، لجنة استرجاع الأموال المنهوبة، الهيئة الوطنية والوزارة المكلفة بالحوكمة ومقاومة الفساد والملفات التي يمكن أن ندرسها هي موجودة ويمكن أن نقدّم مقترحاتنا وإحالتها على الجهة المعنية وخاصة إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

وأوضحت السيدة سناء أن الفصل 72 من النظام الداخلي جاء على إطلاقه بإسناد مهمة المتابعة لكل المسائل المتعلقة بالإصلاح الإداري ومكافحة الفساد الإداري والمالي. وبالتالي لا يمكن حصر مهمة اللجنة في متابعة أعمال اللجان الوطنية الخاصة بالمصادرة واسترجاع الأموال والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، كما أشارت إلى ضرورة استكمال المؤيدات والوثائق لدراسة الملفات المحالة على اللجنة.

إثر هذا النقاش واصلت السيدة منية القصري المنسقة بفريق العمل المكلف بمكافحة الفساد باستعراض باقي نقاط الخطة المقترحة من فريق العمل.

مشروع خطة العمل حول

المسائل المتعلقة بمكافحة الفساد

يقترح فريق العمل أن يرتكز عمل اللجنة في مجال مكافحة الفساد على مستويين:

*المستوى الأول: المجال التشريعي

*المستوى الثاني : المجال الميداني.

I-المجال التشريعي :

(1انطلق فريق العمل من دراسة النصوص القانونية المتعلقة بمجال مكافحة الفساد وتعرّض إلى المرسومين **:**

عدد 7 لسنة 2011مؤرخ في 18 فيفري 2011 يتعلّق بإحداث لجنة وطنية لتقصّي الحقائق

وعدد 120 لسنة 2011 مؤرّخ في 14 نوفمبر 2011 يتعلق بمكافحة الفساد

وإلى الإتفاقية الأممية لمكافحة الفساد.

وباعتبار أن الحكومة بادرت بتعيين رئيس الهيئة الدّائمة لمكافحة الفساد المنصوص عليها بالمرسوم عدد 120 المذكور آنفا ونظرا إلى انعقاد مجالس وزارية في الغرض فإنه من المقترح مناقشة فصول هذا المرسوم والنظر في إمكانية تعديله.

الحرص على إنهاء العمل بالمرسوم عدد 7 وإحالة الملفات التي تعهّدت بها اللجنة الوطنية لتقصّي الحقائق حول الرشوة والفساد إلى الهيئة المحدثة مع إمكانية اعتماد بعض أعضاء الهيئة الذين تتوفر فيهم الكفاءة والحياد كاستشاريين في الهيئة الجديدة.

-دور اللجنة في هذه الهيئة (العلاقة بين اللجنة الخاصة وهذه الهيئة)

(2النظر في كيفية دعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد :

يقترح أن تسعى اللجنة من خلال الاتصال بالقائمين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية إلى المساهمة في وضع برنامج تفعيل الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد وبحث سبل المساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد وتبادل الخبرات في مجال سنّ القوانين الكفيلة بمنع الفساد وتجريم وملاحقة أفعال الفساد وحماية المبلّغين.

إحداث فرع لمنظّمة برلمانيون عرب ضدّ الفساد والمشاركة في أنشطة هذه المنظمة لبناء القدرات الذاتية للبرلمانيين التونسيين في المجال وتعزيز التعاون الدولي والعربي لأجل مكافحة الفساد.

II-المستوى الميداني :

(1بالنظر إلى المسؤولية الملقاة على عاتق المجلس الوطني التأسيسي وخاصة تلك المنوطة بعهدة لجنة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد فإن فريق العمل ارتأى أن يتم النظر في كل الملفات التي تعهّد بها الأعضاء بصفة ذاتية أو التي وجّهت إلى اللجنة عن طريق رئاسة المجلس وذلك باختيار أحدى الطريقتين التاليتين :

-المقترح الأول: أن يتولّى كلّ عضو من اللجنة إعداد جذاذة لكل ملف توصّل به يضمّنها تاريخ ورودها أو تسلّمها وموضوع العريضة والأطراف المعنية بها واقتراح الجهة التي يوجّه إليها الملف للنظر.

ثم تتم إحالة الملفات مجمّعة وتباعا إلى الجهات المسؤولة وتتكفّل اللجنة بمتابعة تطوّراتها ومآلها.

-المقترح الثاني : أن يتولّى كل عضو من اللجنة إعداد تقرير حول الملف الذي بحوزته يضمّنه مساعيه ونتائج تقصّيه مشفوعا باقتراحاته للبت في مصيره.

(2يقترح أعضاء فريق العمل أن تنظر اللجنة بصفة خاصة في ملفات ذات أهمية بالغة من حيث تفشّي الفساد بها وتأثيرها على الاقتصاد الوطني والسلم الاجتماعي ومن هذه الملفات ملف تطهير القضاء، الديوانة والسجون.

-الزيارات الميدانية لهذه المؤسسات العمومية.

-البحث في أسباب تأخر القضاء في البتّ في القضايا المحالة له من طرف لجنة تقصي الحقائق .

انطلاقا من هذه المقترحات شدّد السيد رئيس اللجنة على متابعة الملفات المحالة على القضاء والتساؤل حول مآلها، ولماذا بقيت عالقة ولم يتم البت فيها والإستعانة بالمختصين.

واقترحت السيدة عائشة زيارة إلى الديوانة بمناسبة عودة المهاجرين بالخارج وقد حظي اقتراحها بالموافقة على أن يحدّد موعد الزيارة لاحقا.

ولاحظ السيد منجي الرحوي أن الجلسة العامة التي خصّصت للنظر في نتيجة أشغال وتوصيات لجنة شهداء وجرحى الثورة وتفعيل العفو العام كانت محبطة ولم تخرج بنتائج وهي لا تعطي انطباعا أن اللجان الخاصة ستتمكن من بلوغ أهدافها.

وبخصوص طلب الحكومة تشريك أعضاء اللجنة في المهمات بالخارج فيما يتعلق بمشمولات اللجنة ، اختلفت الآراء حول الجدوى.

ويرى السيد جلال بوزيد أن تحديد الأولويات ضروري وانطلاقا من هذا يجب تقسيم عمل الهيئات واللجان والتركيز على عاملين في تحديد الأهمية وهي القيمة المالية والتأثير النيابي.

واختتمت أشغال اللجنة على الساعة السادسة والربع مساء.

رئيس اللجنة **مقرر مساعد**

صلاح الدين الزحاف **جلال بوزيد**